

موضوع العدد

نمط للتعاون على مستوى المشروع بين شركات الاستثمار العربية المشتركة

في اجتماع عقد مؤخراً في مقر الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما) في عمان شارك فيه بالإضافة إلى الشركة المذكورة ممثلون عن الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (أكوليد)، والهيئة العربية للاستثمار والإمضاء الزراعي، والشركة العربية للاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وأطراف سودانية، تم الاتفاق على مساندة مشروع لإنتاج الأدوية البيطرية في السودان وعلى اتخاذ الإجراءات والترتيبات لإجراء الدراسات التكميلية اللازمة لقيامه قبل نهاية عام 2001 تمهيداً للمشروع في تنفيذه مع بداية العام القادم.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حجم الثروة الحيوانية في السودان يزيد عن 160 مليون رأس تمثل الأبقار وأغنام الضان 20% و 25% منها على التوالي، وتقدر احتياجاتها السنوية من الأدوية البيطرية بما يزيد على مائة مليون دولار. والمعروف أن الثروة الحيوانية في السودان تعتمد بنسبة 90% على المراعي الطبيعية.

ويذكر في هذا الصدد بأن المشروع المقترح موجه بنسب متقاربة للاستهلاك المحلي ولأغراض التصدير المنافس إلى الدول العربية ودول الجوار الأفريقي وبقية دول العالم، وأن تنفيذه مرتبط بتنفيذ برامج موازية للتنمية الريفية والتوسع في الخدمات البيطرية من خلال تطوير التعليم والتدريب الزراعي المهني وتكليفه في إطار البرامج التي اعتمدها الحكومة السودانية، ويتوقع أن يرفع المشروع نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي الإجمالي وفي حصيلة صادرات البلاد، وأن يرتفع بوتائر معدلات الزيادة في القطيع القومي، الذي يمثل، مع موردي التربة والمياه، أحد المكونات الرئيسية لاحتياجات الثروة المتجددة في الوطن العربي.

ولعل من أبرز ما تم في هذا الاجتماع هو تكليف شركتي أكديما وأكوليد بتكوين فريق عمل مشترك من الخبراء قبل نهاية العام الحالي تمهيداً لإقامة المشروع في بداية العام القادم. والشركة الأولى متخصصة في تصنيع الأدوية والأمور الفنية والمؤسسية المرتبطة بها، والثانية ذات باع طويل في القضايا المتعلقة بتنمية الثروة الحيوانية. ولكلا الشركتين إلمام واسع واتصالات وثيقة بالخبرات العالية في هذين المجالين على المستويين الإقليمي والدولي مما يجعلهما قادرتين على حسن اختيار فريق العمل المقترح. من ناحية أخرى فإن التكليف ارتبط بتحديد موعد زمني لإنجاز الدراسات التكميلية وموعد تأشيري لاتخاذ إجراءات تنفيذ المشروع. ومن شأن ذلك أن يساعد الشركتين المكلفتين بالتخطيط الجيد لمراحل إجراء الدراسة المطلوبة بهدف إنجازها في الموعد الذي حدد لها.

والمعروف أن مجموعة التنسيق بين الشركات العربية المشتركة تضم عشر شركات، تعمل ثلاث منها في مجال الإنتاج النباتي والحيواني (الهيئة العربية للاستثمار والإمضاء الزراعي، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية لمصائد الأسماك)، واثنان في مجال الصناعة الاستخراجية (الشركة العربية للتعدين وشركة البوتاس العربية)، واثنان في مجال الإنتاج السلعي والخدمي والأدوات المالية (الشركة العربية للاستثمار والشركة العربية للاستثمارات البترولية)، وواحدة في كل من مجالات الصناعة الدوائية (الشركة العربية

للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية)، والاتصالات (الشركة العربية للاتصالات الفضائية)، وخدمات الضمان (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار). وتقوم الأخيرة بمهام الأمانة العامة لتنسيق أعمال المجموعة.

من أنشطة المؤسسة

قامت المؤسسة خلال الربع الأول من العام الحالي بإبرام (11) عقد ضمان بقيمة إجمالية 32.2 مليون دولار (حوالي 9.9 مليون دينار كويتي)، منها عقد لضمان الاستثمار بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي (حوالي 1.54 مليون دينار كويتي)، وعشرة عقود لضمان ائتمان الصادرات بقيمة 27.2 مليون دولار أمريكي (حوالي 8.38 مليون دينار كويتي)، منها 6 عقود محددة ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وعقدي ضمان شاملين وعقدي ضمان اعتماد مستندي. وقد استفادت 5 دول عربية مصدرة للسلع ورأس المال من عقود الضمان هي: لبنان والسعودية والإمارات والكويت والأردن و9 دول مضيضة للاستثمار ومستوردة للسلع من بينها السعودية والسودان والكويت ومصر والأردن والإمارات. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تلقت 55 طلب ضمان استثمار وائتمان صادرات خلال الربع الأول بقيمة إجمالية بلغت 136.5 مليون دولار أمريكي (حوالي 42 مليون دينار كويتي). وقد بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي 258.771.895 دولار أمريكي أي ما يعادل 79.682.343 دينار كويتي توزعت بنسبة 48.1% لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 51.9% لعقود ضمان ائتمان الصادرات. وقد تواصلت جهود تسويق خدمات الضمان وشملت زيارات ميدانية لعدة دول عربية وتنظيم عدة ندوات بهدف التعريف بخدمات المؤسسة بالإضافة إلى إطلاق الحملة البريدية ومتابعة الحملات الهاتفية الدورية. و صدر عن المؤسسة العدد الأول من سلسلة الخلاصات المركزة لعام 2001 بعنوان آسيا بعد الهزة المالية: الصفة الجديدة"، والتي استعرضت كتاب "صفة جديدة لآسيا" من تأليف الدكتور مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي وتناولت رؤية الكاتب للأزمة المالية عام 1997 وأثرها على ماليزيا وجيرانها والتحديات التي واجهتها ماليزيا في تطبيق استراتيجية ماليزيا 2020 . كما أصدرت المؤسسة مؤخراً المطبوعة المتخصصة "تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية" التي استندت مادتها إلى أوراق ومداولات الورشة الإقليمية حول الموضوع ذاته والتي عقدت في عمان (الأردن) يومي 30- 31/10/2001 بتنظيم مشترك مع هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فياس) التابعة لمجموعة البنك الدولي وبالتعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية. وتعرض هذه المطبوعة تجارب دول متقدمة واقتصادات متحولة وتجارب مختارة عربية في تقنيات الترويج بشأن إبراز صورة جاذبة للقطر المضيف للاستثمار واستخدام الإعلان لبناء الانطباع وجذب المستثمر الأجنبي وتقنيات الترويج الإلكتروني واستخدام نظام التمثيل الخارجي وتقنيات استهداف المستثمر من خلال النافذة الموحدة إلى جانب إبراز دور هيئات ترويج الاستثمار في تبني سياسات الإصلاح المؤسسي ودعم البيئة المؤسسية للاستثمار.

ضمان

الاتجاهات الحديثة في سوق ضمان المخاطر غير التجارية

استعرضت دراسة صدرت مؤخراً عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميغا) التابعة لمجموعة البنك الدولي، الملامح الأساسية لسوق ضمان المخاطر غير التجارية وأشارت الدراسة إلى أن السنوات القليلة الماضية شهدت بوادر توجهات يتوقع أن تمتد آثارها للمستقبل. وقد أبرزت الدراسة أهم معالم ما أسمته (النهضة) في صناعة الضمان وكذلك الاتجاهات التي ستسود مستقبلاً وأهمها الآتي:

- 1- توافر خيارات متعددة أمام المستثمرين في سوقي الضمان والتأمين.
- 2- تصاعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية بتأثير انتشار العولمة والانفتاح التجاري وتزايد الاستخصص. وتشير الأرقام المتوافرة إلى أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع بمقدار ستة أضعاف خلال الفترة من 1990 - 1999 وتزامن ذلك مع تراجع تدفقات المعونة الرسمية وتراجع التدفقات الخاصة في مجالي القروض البنكية والتمويل بإصدار السندات، في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية عام 1997.
- 3- ندرة الخسائر الناجمة عن تحقق المخاطر السياسية خلال عقد التسعينات وخاصة في مجال المصادرة وخسائر تحويل العملة إلا إن المخاطر الناجمة عن الحروب والصدمات الداخلية ازدادت خاصة في أفريقيا، ومع ذلك فقد ظلت محصورة مع ارتفاع القدرة على توقع أماكن حدوثها.
- 4- سيادة الاعتقاد بأن وسائل الضمان المتوافرة تغطي الاحتياجات المطلوبة.
- 5- زيادة الإنفاق على ضمان المخاطر غير التجارية خلال السنوات الخمس المقبلة.
- 6- استمرار سيطرة الهيئات الوطنية للضمان على سوق ضمان المخاطر غير التجارية تليها الشركات الخاصة ثم الهيئات الدولية على التوالي حسب حصتها من سوق ضمان المخاطر غير التجارية.
- 7- استمرار قلق الأسواق الرأسمالية في الدول الناهضة والدول النامية متوسطة الدخل تجاه تداول الأسهم والمشتقات المالية (مقابل استقرار النشاط في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر) مما يؤثر في فرص التمويل في الأسواق الرأسمالية العالمية للمشاريع الجديدة وخاصة في الدول التي تأثرت سلباً بالأزمة الآسيوية (كوريا وماليزيا والبرازيل).
- 8- تطور أساليب العمل والإدارة وإعادة الهيكلة لدى الشركات العاملة في مجال ضمان المخاطر غير التجارية، وزيادة تنافسية سوق ضمان المخاطر التجارية واتساعها مع استقرار رسوم الاكتتاب واتساع الطاقة الاستيعابية.
- 9- تزايد أهمية توزيع المخاطر عبر عمليات التأمين المشترك بين الهيئات الوطنية والشركات الخاصة لمواجهة المطالبات المالية الضخمة.
- 10- تزايد تأثير عوامل الطلب في تعزيز سوق ضمان المخاطر غير التجارية للمدى المتوسط ومنها تزايد الطلب على ضمان الاستثمار في تمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع الاندماج والتملك والاستخصص خاصة بعد إعادة النظر في عدد من مشاريع البنية التحتية التي كانت قد جمدت مؤقتاً في أعقاب الأزمة المالية عام 1997 في بعض الدول النامية والدول الناهضة التي سارعت بعدها إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة. ويلاحظ تزايد مخاطر التأمين بعد تصاعد مشاعر الحذر اتجاه تزايد المستثمرين الأجانب في بعض هذه الدول، وتزايد مخاطر الحروب الداخلية بتأثير التوتر السياسي والاجتماعي المصاحب لهذه

الهزات الاقتصادية والمالية والتي أيضا تؤثر في بروز مخاطر تحويل العملة مع تراجع النمو الاقتصادي وتذبذبه.

11- أما من ناحية العرض فإن سوق ضمان المخاطر غير التجارية شهدت تطورات شملت اتساع الطاقة الاستيعابية وزيادة المدة الزمنية المغطاة خاصة لدى الشركات الخاصة وتنوع أدوات التأمين المتاحة وتزايد التعاون بين شركات ووكلاء التأمين ولعل الأخير هو من أهم هذه التطورات في سوق الضمان والتأمين.

من الوطن العربي

قانون جديد لتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في دولة قطر

أجاز قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي الذي صدر مؤخراً في دولة قطر للمستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لهم شريك أو شركاء قطريون لا تقل مساهمتهم عن 51% من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح وفقاً لأحكام القانون. كما أجاز القانون السماح للمستثمرين الأجانب بتجاوز نسبة مساهمتهم من 49% وحتى 100% (بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة). هذا بالإضافة إلى الحوافز التشجيعية الأخرى مثل الإعفاء من ضريبة الدخل والإعفاءات الجمركية الأخرى المتعددة. ويحظر القانون على المستثمرين الأجانب الاستثمار في مجالات البنوك وشركات التأمين وكذلك في مجال الوكالات التجارية وشراء العقارات (الإيجار لمدة لا تزيد على 50 سنة قابلة للتجديد).

كما أكد القانون أن الاستثمارات الأجنبية لا تخضع، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لنزع الملكية أو لأي إجراء ذي أثر مماثل ما لم يكن ذلك للمنفعة العامة، وبطريقة غير تمييزية، ولقاء تعويض سريع ومناسب وفقاً للإجراءات القانونية والمبادئ العامة. كما يجب أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الاقتصادية الحقيقية للاستثمار المنزوعة ملكيته وقت نزع الملكية. كما أجاز القانون للمستثمر الأجنبي حق نقل ملكية استثماره إلى مستثمر آخر (أجنبي أو وطني) شريطة تطابق ذلك مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

مشروع جديد لنقل المياه من إيران إلى الكويت

وافقت الحكومة الكويتية خلال الشهر الحالي على توصيات وزارة الكهرباء والمياه بشأن مشروع ضخ لبناء خط أنابيب لنقل المياه من إيران إلى الكويت بتكلفة قدرها ملياراً دولار. وسيضخ المشروع المياه العذبة من سد كارك في شمال إيران، الذي يعتبر ثالث أكبر سد في العالم، إلى الساحل الجنوبي للكويت عبر خط أنابيب طوله 540 كلم يشمل 330 كلم من الأنابيب على الأراضي الإيرانية وحوالي 210 كلم من الأنابيب تحت مياه الخليج. وسينتج المشروع حوالي 200 مليون غالون يومياً من المياه للاستخدام الصناعي والمنزلي في الكويت. ويتوقع الانتهاء من تنفيذه عام 2005 وستتولى شركة يوتيليبيريز البريطانية تنفيذ المشروع وتأمين التمويل اللازم له وبناء خط الأنابيب مقابل تعرفة معينة خلال فترة الامتياز (30 عاماً).

شركة عربية جديدة في إطار العمل العربي المشترك

قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتأسيس شركة عربية للتجارة والتسويق تهدف إلى تعزيز وتطوير المعاملات الخارجية التجارية للدول العربية والتعريف بفرص التجارة في الوطن العربي وعقد صفقات تجارية بين الدول الأعضاء من خلال القطاع الخاص وتنشيط

التجارة والتنمية الاقتصادية في مختلف المجالات خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبلغ رأس مال الشركة حوالي 50 مليون دولار، والمساهمة فيها مفتوحة أمام القطاعين العام والخاص. وستتمتع الشركة بجميع الامتيازات والحصانات التي تكفلها الاتفاقيات الاقتصادية مثل فض المنازعات المرتبطة بالاستثمار، وحرية انتقال رؤوس الأموال والتحويلات، وحرية التوظيف، وحماية الاستثمار، وكافة الامتيازات التي تمنح للشركات المشتركة بما في ذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية. كما أن الشركة ستكون شركة قابضة متعددة الأغراض بما في ذلك الترويج للمنتجات العربية وتنظيم المعارض والمراكز التجارية وخدمات الشحن والنقل والتفريغ والتعبئة وشراء حقوق المعرفة والتكنولوجيا. وقد تم عقد أول اجتماع للجنة التأسيسية بصفة مؤقتة لحين انتخاب مجلس الإدارة .

مؤشرات

مؤشر الشفافية 2000

درجت منظمة الشفافية العالمية، التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها جنيف وتعنى أساساً بمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية في الممارسات المؤسسية، درجت منذ عام 1995 على إصدار مؤشر الشفافية الذي يستند إلى إجراء عدة مسوحات ميدانية في القطر الواحد تعكس وترصد آراء المستثمرين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها وتستمزج آراءهم حول تفشي الفساد والرشوة. ويعتبر مؤشر الشفافية مؤشراً مركباً يعكس درجة التحسن في الممارسات. وقد أظهر المؤشر تحسناً طفيفاً عبر السنوات وخاصة أن النظرة إلى الفساد لا يتوقع أن تتغير بسرعة في أوساط رجال الأعمال وحتى العامة من الشعب.

وقد جاء المؤشر لعام 2000 كمتوسط للمسوحات التي أجريت خلال الفترة من 1998-2000 وقد رصد درجة الشفافية، وعكسها (الفساد)، في 90 دولة، منها أربع دولة عربية هي تونس والمغرب والأردن ومصر التي احتلت الترتيب 32 و 37 و 39 و 36 على التوالي. ولا بد لقبول الدول في المؤشر أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسوحات للرأي حول الفساد على الأقل. ويتراوح المؤشر بين صفر (يعني درجة فساد عالية) و 10 (يعني درجة شفافية عالية). ووفق مؤشر عام 2000 فإن أكثر الدول شفافية هي فنلندا تليها الدانمارك ونيوزيلندا والسويد وكندا أما أقل الدول شفافية فهي نيجيريا ويوغوسلافيا وأوكرانيا وأذربيجان وإندونيسيا وأنجولا.

وتدعو منظمة الشفافية العالمية إلى تكثيف الجهود لمحاربة الفساد وتبني سياسة النفس الطويل للوصول إلى بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال. وتهتم المنظمة بمتابعة الإجراءات الوطنية التي تحارب الفساد مثل القوانين التي صدرت في غير دولة لتجريم دفع الرشاوى من قبل الشركات الأجنبية إلى كبار الموظفين الحكوميين، وتوافق ذلك مع سياسات محاربة غسيل الأموال والعمل على زيادة الوعي بمحاربة الفساد على الأصعدة كافة وتعزيز ربط المساعدة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية بمدى تبني الدولة لبرنامج محاربة الفساد ومدى النجاح في تطبيقه الفعلي ومحاسبة المسؤولين المتهمين بالفساد.

وقد أعدت منظمة الشفافية مؤشر الرشوة إضافة إلى مؤشر الشفافية كي يرصد الرشوة لكونها من أسوأ مظاهر الفساد، خاصة في الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة. ومع نهاية عام 2001 ستصدر منظمة الشفافية العالمية لأول مرة (التقرير العالمي حول الفساد) إضافة لمؤشري الشفافية والرشوة.

مؤشر الشفافية عام 2000

الترتيب	الدولة	متوسط الرصيد المسجل	عدد المسوحات التي أنجزت
1	فنلندا	10.0	8
2	الدانمارك	9.8	9
3	نيوزيلندا	9.4	8
3	السويد	9.4	9
5	كندا	9.2	9
6	ايسلندا	9.1	7
6	النرويج	9.1	8
6	سنغافورة	9.1	11
9	هولندا	8.9	9
10	بريطانيا	8.7	9
11	لكسمبورج	8.6	7
11	سويسرا	8.6	8
13	استراليا	8.3	10
14	الولايات المتحدة الأمريكية	7.8	10
15	النمسا	7.7	8
15	هونج كونج	7.7	11
17	ألمانيا	7.6	8
18	تشيلي	7.4	8
19	ايرلندا	7.2	8
20	اسبانيا	7.0	8
21	فرنسا	6.7	9
22	إسرائيل	6.6	8
23	اليابان	6.4	11
23	البرتغال	6.4	9
25	بلجيكا	6.1	9
26	بتسوانا	6.0	4
27	استونيا	5.7	4
28	سلوفينيا	5.5	6
28	تايوان	5.5	11
30	كوستا ريكا	5.4	4
30	ناميبيا	5.4	4
32	هنغاريا	5.2	10
32	تونس	5.2	4
34	جنوب أفريقيا	5.0	10
35	اليونان	4.9	8

11	4.8	ماليزيا	36
5	4.7	موريشس	37
4	4.7	المغرب	37
8	4.6	إيطاليا	39
5	4.6	الأردن	39
5	4.4	بيرو	41
10	4.3	التشيك	42
3	4.1	روسيا البيضاء	42
4	4.1	السلفادور	44
4	4.1	ليتوانيا	44
4	4.1	ملاوي	44
11	4.1	بولندا	44
11	4.0	كوريا الجنوبية	48
8	3.9	البرازيل	49
8	3.8	تركيا	50
4	3.7	كرواتيا	51
8	3.5	الارجنتين	52
6	3.5	بلغاريا	52
4	3.5	غانا	52
3	3.5	السنغال	52
7	3.5	جمهورية سلوفاكيا	52
4	3.4	لاتفيا	57
4	3.4	زامبيا	57
8	3.3	المكسيك	59
3	3.2	كولومبيا	60
3	3.2	اثيوبيا	61
11	3.2	تايلاند	62
11	3.1	الصين	63
7	3.1	مصر	63
3	3.0	بوركينافاسو	65
3	3.0	كازاخستان	65
7	3.0	زيمبابوي	65
4	2.9	رومانيا	68
11	2.8	الهند	69
11	2.8	الفلبين	69
4	2.7	بوليفيا	71
8	2.7	ساحل العاج	71
4	2.7	فنزويلا	71
4	2.6	اكوادور	74
4	2.6	المالديف	74
3	2.5	ارمينيا	76

4	2.5	تنزانيا	76
8	2.5	فيتنام	77
3	2.4	أوزبكستان	79
4	2.3	أوغندا	80
3	2.2	موزمبيق	81
4	2.1	كينيا	82
10	2.1	روسيا	82
4	2.0	الكاميرون	84
3	1.7	انجولا	85
11	1.7	أندونيسيا	85
4	1.5	أذربيجان	87
7	1.5	أوكرانيا	87
3	1.3	يوغسلافيا	89
4	1.2	نيجيريا	90

معلوماتية

القرصنة في مجال البرمجيات على المستوى الدولي والعربي خلال عام 2000

تشير دراسة أجرتها "المؤسسة الدولية للتخطيط والبحوث - أي بي آر" إلى أن جهود مكافحة القرصنة الدولية في البرمجيات المتعلقة بقطاع الأعمال ما زالت مستمرة، إلا أن النتائج المترتبة على ذلك تعكس تراجعاً إجمالياً في نسبة القرصنة، إذ انخفضت من 46% عام 1995 إلى 40% عام 1997 ثم إلى 36% و 73% عامي 1999 و 2000 على التوالي. كما تشير إلى أن قيمة الخسارة المالية للقرصنة تراجعت من 13.33 مليار دولار عام 1995 إلى 11.44 مليار دولار عام 1997 ثم إلى 12.16 و 11.75 مليار دولار عامي 1999 و 2000 على التوالي أي بنسبة 3.5% مقارنة بعام 1999. هذا التراجع في قيمة الخسارة للقرصنة لا يعني تراجع نسبة القرصنة ولكنه يعزى لعوامل أخرى منها تراجع أسعار البرمجيات وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، ويوضح الجدول التالي نسبة القرصنة منذ عام 1995 وحتى عام 2000.

عام	نسبة القرصنة %	الخسارة المالية الناتجة عن القرصنة (مليار دولار)
1995	46	13.33
1996	43	11.30
1997	40	11.44
1998	38	10.97
1999	36	12.16
2000	37	11.75

ويخلص التقرير الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع المتواضع خلال السنوات الخمس الماضية:

1- وجود فجوة بين عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة وبين البرامج المتوافرة لتشغيل هذه الأجهزة. ففي مطلع التسعينات فتحت أسواق الحاسوب خارج الولايات المتحدة الأميركية، فانتشرت الأجهزة في دول العالم دون أن يكون هناك انتشار واسع للشركات المنتجة للبرامج، لذلك اضطر مستخدمو الأجهزة إلى استخدام البرامج المقرصنة مع عدم وجود وكلاء مفوضين من شركات البرمجيات، وهو أمر بدأت الشركات في استدراكه ومعالجته.

2- تعزيز وجود الشركات المنتجة للبرامج على الساحة الدولية، مما أتاح للمستخدمين شراء البرامج الأصلية، وأتاح هذا الوجود زيادة في الدعم الفني الذي تقدمه للبرامج التي تنتجها، مما شجع المستخدم على شراء النسخة الأصلية.

3- الهبوط الكبير لأسعار هذه البرامج مقارنة بعامي 1996 و1997. مما أدى إلى تصغير الهوة (الفجوة) بين البرامج الأصلية وتلك المنسوخة بطريقة غير شرعية.

4- قيام شركات مناهضة للقرصنة - مثل "بيزنس سوفتوير ألالينس" و"سوفتوير أند إنفرميشن إندستري أسوسيشن" - بحملات توعية لأهمية الملكية الفكرية والترويج لشراء النسخ الأصلية.

5- دخول الشركات التي تتهم باستخدام برامج بصفة غير شرعية في الأسواق العالمية في صراعات جانبية أثرت في مجال عملها المباشر.

6- تزايد تعاون الحكومات لإيجاد نظم تشريعية لحماية الملكية الفكرية ولوضع عقوبات تجريبية لقرصنة البرامج.

ويمكن أن يكون هذا التراجع في نسبة القرصنة قد اقترب من نهايته. فعام 2000 تميز بنمو بطيء نسبياً كما أن القرصنة حافظت على ثباتها بشكل عام. ويبدو أن هناك تغييراً في السلوك والتصرف بين الفترات التي يكون فيها نمو اقتصادي جيد، حيث تقوم الشركات بإدخال تكنولوجيا جديدة للمحافظة على الطلب والمحافظة على التنافس في أوجه، وبين الفترات التي يكون فيها نمو الاقتصاد بطيئاً.

كما أن هذه النتائج تشير إلى وجود مشكلة كبيرة متعلقة بالقرصنة في الدول التي تعتبر دولاً متقدمة في مجال التكنولوجيا، خصوصاً أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، إذ أظهرت هذه الدول انخفاضاً متواضعاً في نسبة القرصنة أو حافظت على نسبتها أو ارتفعت نسبة القرصنة فيها، وعلى الرغم من أن هذه الدول لديها أقل نسبة للقرصنة في العالم، إلا أنها تظهر تقدماً أقل في خفض القرصنة. كما أن الدول التي نما اقتصادها بشكل كبير خلال العام هي الدول التي لديها أعلى نسب قرصنة وخاصة دول منطقة آسيا والباسفيك التي وصلت قيمة الخسارة فيها إلى 4 مليارات دولار لأول مرة مما جعلها أعلى منطقة خسارة في مجال البرمجيات عام 2000. فيما احتلت أوروبا الغربية المرتبة الثانية، واحتلت أميركا الشمالية المرتبة الثالثة، وتراجعت نسبة القرصنة في دول الشرق الأوسط وأفريقيا بشكل واضح. ويوضح الجدول التالي الخسارة الناتجة عن القرصنة في مناطق العالم المختلفة بالترتيب التنازلي الذي يعكس أعلى منطقة في القرصنة إلى أدناها ما بين عامي 1999 و2000.

توزيع الخسارة %		الخسارة (مليار دولار)		نسبة القرصنة %		المنطقة
2000	1999	2000	1999	2000	1999	
36	23	4.083	2.791	51	47	آسيا والباسيفيك
26	30	3.079	3.629	34	34	أوروبا الغربية
25	30	2.937	3.631	25	26	أميركا الشمالية
7	9	0.869	1.127	58	59	أميركا اللاتينية
3	4	0.404	0.505	63	70	أوروبا الشرقية
3	4	0.376	0.478	55	60	الشرق الأوسط وأفريقيا
100	100	11.750	12.163	37	36	العالم

وقد أبرزت الدراسة ترتيب أعلى 25 دولة في العالم في مجال قرصنة البرمجيات وقد دخلت 6 دول عربية في هذه القائمة مقارنة بر 7 دول عربية عام 1999 تتراوح نسبة القرصنة فيها بين 71% و 38% مقارنة بر 75% و 88% عام 1999.

وقد تصدرت فيتنام القائمة كأعلى دولة في القرصنة عالمياً (97%) تليها الصين (94%) وإندونيسيا (89%) وأوكرانيا (89%) وروسيا (88%) عام 2000، وكانت هذه الدول نفسها الأعلى في القرصنة عام 1999.

متسلسل	الدولة	1999	2000	الخسارة 2000 (مليون دولار)
1	فيتنام	%98	%97	34.94
2	الصين	%91	%94	1,124.40
3	إندونيسيا	%85	%89	69.99
4	أوكرانيا (دول)	%90	%89	29.70
5	روسيا	%89	%88	108.98
6	لبنان	%88	%83	1.60
7	باكستان	%83	%83	31.38
8	بوليفيا	%85	%81	3.47
9	قطر	%80	%81	3.75
10	البحرين	%82	%80	4.75
11	الكويت	%81	%80	8.14
12	تايلاند	%81	%79	53.08
13	السلفادور	%83	%79	11.94
14	نيكاراغوا	%80	%78	2.58

15	عُمان	%88	%78	6.54
16	بلغاريا	%80	%78	10.02
17	رومانيا	%81	%77	20.92
18	غواتيمالا	%80	%77	15.12
19	باراغوي	%83	%76	10.43
20	الأردن	%75	%71	2.12
21	هندوراس	%75	%68	2.43
22	كوستاريكا	%71	%68	18.43
23	جمهورية الدومينيكا	%72	%68	8.21
24	كينيا	%67	%67	2.81
25	نيجيريا	%68	%67	3.25

تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية شهدت تحسناً في درجة السيطرة على القرصنة، انعكس في خروج مصر من قائمة الـ 25، إذ تراجعت نسبة القرصنة فيها من 75% عام 1999 إلى 56% عام 2000 فيما شهدت دول عربية أخرى تحسناً ملحوظاً في مكافحة القرصنة: لبنان (من 88% إلى 83%)، والبحرين (من 82% إلى 80%) والكويت (من 81% إلى 80%) وسلطنة عمان (من 88% إلى 78%) والأردن (من 75% إلى 71%) فيما ارتفعت النسبة قليلاً في قطر من 80% إلى 81%.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع صناعية

الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

مشاريع صناعية قائمة والمطلوب مشاركة رأس المال الأجنبي في تطويرها وإدارتها وتشغيلها:

- مشاريع الشركة الوطنية للصابون ومواد التنظيف.
التكاليف الاستثمارية 6.6 مليون دولار.
سنة التشغيل 1976 .

1- خط إنتاج الصابون الصلب:

- الطاقة التصميمية: 3.500 طناً سنوياً
- الطاقة الإنتاجية: 1.645 طناً سنوياً
- حاجة السوق: 19.655 طناً سنوياً

- 2- خط إنتاج الشامبو:
 - الطاقة التصميمية: 3000 طناً سنوياً
 - الطاقة الإنتاجية: 1212 طناً سنوياً
 - حاجة السوق: 8.517 طناً سنوياً

- 3- خط إنتاج المبيد الحشري:
 - الطاقة التصميمية: 4 ملايين قطعة/ سنوياً
 - الطاقة الإنتاجية: 1.4 مليون قطعة/ سنوياً
 - حاجة السوق: 19.7 مليون قطعة/ سنوياً

- مشروعات شركة المعمورة للمواد الغذائية.
 التكاليف الاستثمارية 27.2 مليون دولار.
 سنة التشغيل 1979 .

- 1- مصنع أغذية الأطفال - بالمعمورة/ شعبية سهل الجفارة:
 - تكلفة إنشاء المصنع: 3.685.301 دينار ليبي
 - تاريخ بدء الإنتاج: 1979
 - نوع الإنتاج: عجائن وعصائر فواكه، مسحوق خبز الأطفال
 - الطاقة التصميمية: 12000 طناً سنوياً
 - الطاقة الإنتاجية: 327 طناً سنوياً
 - الحالة الفنية للمصنع: 45%
 - حاجة السوق: 9086 طناً سنوياً

- 2- مصنع التمور بهون/ شعبية الجفرة:
 - تكلفة إنشاء المصنع: 8.562.513 ديناراً ليبياً
 - تاريخ بدء الإنتاج: 1979
 - نوع الإنتاج: تمر مصنعة
 - الطاقة التصميمية: 3000 طناً سنوياً
 - الطاقة الإنتاجية: 117 طناً سنوياً
 - الحالة الفنية للمصنع: (مستوى التشغيل) 22%
 - حاجة السوق: 15000 طناً سنوياً

- 3- مصنع علب الصفيح بالمعمور/ شعبية سهل جفارة:
 - تكلفة إنشاء المصنع: 7.370.603 دنانير ليبية
 - تاريخ بدء الإنتاج: 1979
 - نوع الإنتاج: علب صفيح مختلفة الاحجام
 - الطاقة التصميمية: 226 مليون علبة/ سنوياً
 - الطاقة الإنتاجية: 33 مليون علبة/ سنوياً
 - الحالة الفنية للمصنع: (مستوى التشغيل): 45%
 - حاجة السوق: 480 طناً سنوياً

- 4- مصنع المخلاطات مصراة/ شعبية مصراة:
- تكلفة إنشاء المصنع: 1.521.841 ديناراً ليبيا
- تاريخ بدء الإنتاج: 1993 إفرنجي
- نوع الإنتاج: (زيتون مخل، خضروات مشكلة، فلفل مخل)
- الطاقة التصميمية: 7000 طناً / سنوياً
- الحالة الفنية للمصنع: (مستوى التشغيل): 37%

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.